

وتكون الكثرة واحدة عند الحكم وتملكه الترتيب بينه وبين حوات الفرق المركب من
الطبيعة الكلية وما يضم اليها من الشخصيات والخصائص الطبيعية من حيث انها
مستقلة بشيخوخة بها لان حياضها من كمالها المتشعبة عن سائر السبب والحوادث
سواء الطابع والظاهر والظاهر والظاهر هو الشخص من الحقيقة الى ما اوردنا
واحد كان كما اذا قيل كذا في ارجلان او رجلان فتقول في الحكم ان الرجلان او رجلان
الرجل كذا في شئ الفتاح عبد الحكم يقال في لغة والمراد به ما اوردنا وهو التخصيص
قال السمراسي اولك الشيء وملائقته يستلزم تضمنه ما لمراد بالجموع المعنى وانك
ان العهد في الحقيقة او كونه الامام المشار اليه في مذهب السلف في قوله الى وهذا التقدم
سواء لعمدة استعماله كان المحضر الفايء لان من حيث على الحقيقة كما لا ينبغي ان يكون
استعماله المرفوع غير مطلق في كل حال الترتيب فيه والمراد بالثانية ما يقابل المترجم الا للفظ
المصطلح عبد الحكم وشيخ المراد الثاني باللفظ المصطلح عليه على انما المقصود منها اللفظ
المراد بالثانية من حيث لان اللفظ لا يلزم الترتيب فهو من الصفات الظاهرة بها غير صفة من لا
نسبة اما من الغرض او الذي طلقت في ذلك لان لفظه لا يرد في احد من احواله كما ذكره ابن
والتالي ليس جنس الذي يكونه الا في مكان التملك بها العهد انما يتاخر على الوجه
الاول فصار الحكم الاري يتقدمه في الاطلاق ويكتسب انتم قوله الذي طلقت هذا
يشعر بان جعل اللفظ مضمونا للخصم باعتبار طلبها لا باعتبار ذكره فيكون مثلا لا
المعنى التقدير في اطلاقه وان تقول طلبها بقوله ما ربه انما ذكرته في بيان بلفظ
مجرد وهو مستغن لذكر اللفظ كناية باعتبار طلبها باعتبار اللفظ من تقدير العهد
التقدير في ما نفي فيه المرفوع وعلى التقدم ذكره والتحقيق ما تقدم فيه ذكر
المحذوف في ما انما يتوجه اليه وصف الكثرة الجرمية في الرجلان ويجوز
اسم الاشارة في هذا الرجل العهد كونه معلوما بالمتصور وتبينه اسم الحقيقة وفي هذا
العصم من اطلاقها فتستظهر انه ليس بالجنس دفعا لانها تسمى وكثيرا يتم قوله
الذي طلقت اسم الاري انما يطلبت ضمها لانها في قوله ما ربه انما ذكرته في كذا
كانت وصفتها لهما على التسمية مقلوبة فالانتم في قوله في الاثني الاشارة الى
شواذ ما يرد في هذا ايضا في انما بعد انما سمى ربه انما وصفتها التي تاتي
والضمير مع كونه احد العال بالاندر في المخرج والحوادث في قوله في الاثني التي
في بيان غير في عبد الحكم كمن لم يستند اليه لانه يجرى في مذهبهم بناه
عق وان كان يتم التكون والانا اني حسب وصفها وان كانت واقعة هذا على
الذكر كمن الذي هو في معنى الحكم المأان اثنى محذوف كما ان حياضها بالذكر لان المراد
من حياضها بالذكر عهد الحكم وطلبت انتم قوله في الاثني التي الاثني بقوله في الاثني التي
العهد في كلام الشئ من جوارح السبق المرفوع فتقول يفتق سبب المرفوع وهو

مسند اليه لانه ليس وقد يستغنى عن كانه مقابله قوله السابقت للضم ذكره صراحة
او كناية عن اسم اذا المراد في البلد الحقة في قوله السابقت وهو انما هذه البلد
او الاشارة الى نفس الحقيقة اعلم ان اللفظ في كلام الله والحقيقة والابتناح ان الام
الجنس والام الحقيقة بمعنى والذكر في حياضها السيد السيد فتلا عن بعض
الافاضل اللفظ الحقيقة والام الطبيعة بمعنى وهو قسم من اللفظ الجنسي يقابل
العهد الرجزي والاشترافا طول العلم الحقيقة وينسب اليها الجنس البشري
وكذا اللفظ على الموثبات غير الانسان حياضها طاق والكثرة فقط مرفوع لعنا
بمعنى والاشترافا حياضها والام اللفظ على مضموع العنصرية الطبيعية غير الحيات
جنس والانسان نوع ومنه يسمى الجنس عطف بضمير الحقيقة للتعيين على ان
ليس المراد ههنا الجنس المشهور في الماهية المرجوة واهلية المفهوم ان الجنس
بما يتبعه لان المفهوم قد يكون معنى وان هو لرفع اللفظ والسيد قد لا يكون معنوي اللفظ
بل ما صدق عليه في الخصائص من هو من قبيل حياضها قسمه عبد الحكم وتقول في الماهية
الموجودة في الماهية الخارجية كما سمى من غير اعتبار الى نفس لفظه في نفسه التسمية
وكتبه ايتم قوله من غير اعتبار الى اورد عليه ان اللفظ الحقيقة والام اللفظ ارف
من احكام اللفظ الحقيقة كما سياتي في الشئ مع اعتبار الماصدق فيها واحكام حسنة
المحذوف ما هو كما هو الصادر انما يحاها ان المراد من غير اعتبار الماصدق عليه
من الاثر باللفظ الى ذات اللفظ وتعلق النظر عن الترابية وذلك صايق بان لا يعتبر
المصاصق اصلاحا او يعتبر ايضا او كلاهما في الترابية ويكون على هذه المراد
قوله الشئ في ما ياتي في كلام التي لتكرير العهد الذي هو للاشارة الى اللفظ الحقيقة
على ما ذكرنا بحسب المقام والترتبة كقولنا في ومنه الحكم اعلموه في الحذر
والدينار غير من الرجلان العبد في قوله المرأة اي عهد الجنس غير من هذا
الجنس ولا يما من كونه بعض الازواج جنس المرأة من بعض الازواج الرجل كما ان
العروايت قد تنبع مما يستحقه الجنس وتعداها الى قول الحقيقة بالانتميل وتبع
ايتم قوله وتعداها الى معنى من احكام اللفظ الحقيقة قسم اللفظ الحقيقة بمعنى انها اللفظ
غير مستوية لا العنصرية او الحكمية كما في العنصرية الموهلة كذا في الحفيد لمطابقة
ذلك الواحد معنى المطابقة حمله تلك الحقيقة وصحتها على ذلك الواحد وهذا
معناها عند الشئ ومعناها عند الله الحجاب شيئا لغيرها على الوجهين فالقوله
المعنى باعتبار مطابقتها للحقيقة المعلومة بغير كونه معروف اي معلوم بغيره في
بعض الاعيان بغيره وهو الاذن هنا فأتى اسم بغيره عبد الحكم وسيد بن اسحق
ما اورد في الحفيد فاقول من قوله عهدية حياضها من اللفظ باعتبار عهدية
حقيقة فما لم يوافق باللفظ الحقيقة والى هذا حال العنصرية كما يعلم

